

مقدمة المترجم

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله... الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير مُعلّم الناس الخير محمد، وبعد.

تمتد العلاقة بالإمام أبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي -رحمه الله- لسنوات عديدة، بدأت بالمرحلة الثانوية لما درسنا مادة «علوم القرآن» وعرجنا بطبيعة الحال على علم التفسير؛ إذ هو أحد علوم القرآن، ومن ثم تعرضنا لتفسير القرآن وتاريخها مع نبذة عن أشهرها، وكان من بينها تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، وذكر قول الدكتور محمد حسين الذهبي -رحمه الله- المسطور في كتابه التفسير والمفسرون، وفيه وقية وغمط للثعلبي وتفسيره⁽¹⁾، وقد ذكر كلامه هذا بعد إيراد كلام ابن تيمية -رحمه الله- عن الثعلبي وتفسيره، وغني عن القول أنه لم يرد ذكر ابن تيمية ولا كلامه في هذه المرحلة. ثم كانت الدراسة الجامعية، ودرسنا «علوم القرآن» وتعرضنا لنفس الجزئية، وكذلك في مرحلة الدراسات العليا، ولكن حتى لما ذكر كلام ابن تيمية كان منقوصاً: «وكان (أي الثعلبي) حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع»⁽²⁾، فحذف منه ما كان فيه من ثناء ابن تيمية على الثعلبي، وهو قوله: «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين»⁽³⁾. وتمضي الأيام ويصادف المرء كلام ابن تيمية كاملاً في حق

(1) التفسير والمفسرون، ج 1: 232-234.

(2) مقدمة في أصول التفسير، تحقيق الدكتور عدنان زرزور، ص. 76. وقد عقب المحقق في الهامش، فقال: «ومهما كان الرأي في هذا القول، فإن ما يذكر من أن الثعلبي كان حاطب ليل! فيه نظر؛ لأنه -كما وقفنا على ذلك في كتابه- كان لا يدع ذكر السند في نقل الأخبار والآثار، وهذا -كما ذكر العراقي- أبسط لعذره إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده».

(3) المرجع السابق نفسه.

الثعلبي -سواء ما كان في مقدمة في أصول التفسير أو في مجموع الفتاوى- لكن كان يجد في نفسه صدودًا عن هذا التفسير وصاحبه، وقد قال الدكتور رمزي نعاة في أول تعريفه بتفسير الثعلبي: «لم يطبع هذا التفسير للآن -ولله الحمد-»⁽⁴⁾، ومما زاد الطين بلة كون التفسير آنذاك مخطوطًا لم يطبع بعد، ثم كان ما ذكره القاسمي -رحمه الله- في تفسيره: «وقد رأيت، ممن يدعي الفضل، الحط من كرامة الإمام الثعلبي، قدس الله سره العزيز، لروايته الإسرائيلية. وهذا، وايم الحق، من جحد مزايا ذوي الفضل ومعاداة العلم، على أنه، قدس سره، ناقل عن غيره، وراو ما حكاه بالأسانيد إلى أئمة الأخبار. وما ذنب مسبوq بقول نقله باللفظ وعزاه لصاحبه؟ فمعاذًا بك، اللهم، من هزيمة السلف. وقد رأيت له في تاريخ القاضي ابن خلّكان ترجمة عالية أحببت إثباتها هنا، تعريفًا بمقامه لدى الجاهل به»⁽⁵⁾، فقلت لنفسي: هذا أنت الجاهل. وكنت قد عزمت على البحث في عدة مباحث فيما يتعلق بالتفسير وما يتصل به، لكن قصرت الهمم وزادت الأشغال. لكن الله سبحانه وتعالى يُجري بحكمته الأقدار، فتواصل معي مركز نماء لترجمة هذا الكتاب، فكان بحثًا وعملاً. ولما شرعت في الكتاب، بدأت تتكشف بعض الأمور، وما كنت أتهم نفسي به، اتضح أنه إشكال عام، ليس فيما يتعلق بالإمام الثعلبي وتفسيره فحسب، بل في كثير من تاريخ هذا العلم وما يتصل به. والأمر يحتاج إلى التنقيب، فتراثنا عامر بالدرر لكنها تخفى علينا لأمر، منها الركون إلى نتائج ومسلمات دونما بحث وتمحيص، أو القراءة المقتطعة للتراث عن سياقه، وقد أضر هذا بعلم كثيرة، وليس التفسير فحسب. وقد نبه الأستاذ محمود شاكر -رحمه الله- إلى هذا الأمر، فقال: «فأنا أنكر أن يكون في الدنيا شيء يسمى منهاجًا للبحث والفكر أو أسلوبًا أو طريقة إلا وهو منبثق من سرّ النفس الإنسانية، من تصوّراتها ومآلفها، من عَشْرَتها وعهدتها بما يحيط بها، من أسباب تصوّفها في خواطرها، من دوافع نقدها للأشياء وتقديرها، من استحسانها

(4) الإسرائيلية وأثرها في كتب التفسير، نشر وتوزيع دار القلم (دمشق) ودار الضياء (بيروت)، الطبعة الأولى 1390هـ/1970م، ص 250.

(5) تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تأليف علامة الشام محمد جمال الدين القاسمي، وقف على طبعه وتصحيحه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ج 1: 41-42.

واستقباحها، من دواعي حبها وبغضها، من كل ما تعيش به في دخيلتها، وتعاشر به ما يتصل بها، بل إن العقل المجرد نفسه، لا يستطيع أن يدرك الحق وحده، ولا أن يستقل بمعرفته وبالبيان عنه ولا أن ينفرد بشيء يسمى تفكيرًا، متخليًا عن جاراته من الطبائع والغرائز والسلائق ومن العادات والآداب، ومما تسخطه النفس أو تحمده، ومما تحبه أو تكرهه، بل إن أكثر علم الناس في هذه الدنيا لا ينشق لهم طريقه إلا بما استقرّ فيهم من أخلاق وآدابٍ وسننٍ متبعة، بل إن اختلاف الأخلاق والآداب والسنن، أصلٌ أصيل في اختلاف العلم، ومفهوم العلم، وطبيعة العلم، بل إن الحضارات المتباينة، بعلمها وفنونها وصناعاتها وآدابها، لم تتباين كل هذا التباين، إلا من جراء تباين الآداب والأخلاق والسنن في كل حضارة. فإذا أنا حرصتُ على أن أجعل أخلاق الإسلام وآدابه وسننه هي الأصل الذي لا ينفك منه مؤرخ الإسلام، فذلك لأن المنهاج الذي يتبعه الباحث، لا يمكن إلا أن يكونَ صدى لما تقوم به حياته التي يعانيتها في دخيلة نفسه بالليل والنهار، وفي السرِّ والعلن، وفي المنشطِ والمكروه، وفي الرضا والغضب.

والتاريخ، في زماننا، ليس علمًا على الحقيقة، كما ترى في الكيمياء والحساب والهندسة، بل هو تفسيرٌ لحوادث خفية الأسباب، مطمورة الجذور، متعدّدة الدوافع، كثيرة المحامل والوجوه، متعلقة كل التعلق بحياة كل فرد عاش في الفترة التي تريد أن تؤرخها، شديدة الخضوع لعوامل لا يحصيها إلا الله وحده سبحانه. فما كان هذا شأنه وتعقيده، واختلاف أسبابه، وخفاء علله ودوافعه، فإنَّ منهاجَ دراسته لا يقوم أبدًا على مقاييس لا تختلُّ كمقاييس الرياضة أو التجربة؛ بل هو يلقي المؤرخ بقدر هائل من الطبائع الإنسانية المتألفة والمتنافرة، والمتأخية والمتناحرة، والمتفقة والمتناقضة، والظاهرة والغامضة، فلا معدى له عن لقاءها بقدر مثله من نفسٍ تراحب إدراكها للطبائع والسجاياء والأخلاق. وما دام الأمرُ قد انتقل من المقاييس المحدّدة الضابطة، إلى إدراك الطبائع الإنسانية البعيدة العُور، الخفية السرِّ، المتباينة الصور، بقدر تباين صور البشر وألوانهم وأشكالهم وألستهم وأصواتهم وأهوائهم ونوازعهم - فقد انتقل المنهاج كله من التحديد الضابط إلى التشتت المفزع الذي لا تدري ماذا تأخذ منه أو تدع. فلا مناص إذن لأي عاقل بعض العقل من الرجوع إلى شيء لا يختلف، يقوم على أصل

صحيح من هذا التقدير المخيف لاختلاف الطبائع، ومهما التمس الإنسان شيئاً يفي بضبط هذا القدر من التباين المتفجر، فهو خليقٌ ألا يجده. فإذا أثبتته العجز عنه فأثر أن يغفله لمجرد شهوة يشتهيها، وهي أن يكتب للناس ويؤرخ لهم، فهو عندئذ خليقٌ أن يضلّ في تقديره، وفي تصوّره، وفي حكمه، وصار كل ما يأتي به رجماً وظنوناً وأهواءً وعبثاً وافتراءً وتكذباً واقتفاءً لما ليس له به علم: وهذا الذي كان⁽⁶⁾.

وإذا عدنا بالزمن وجدنا الثناء العاطر على التفسير ومؤلفه، سواء من معاصريه أو ممن أتوا بعده. فقد قال الفارسي - (ت. 529هـ) في ترجمته: «صاحب التصانيف الجليلة من التفسير الحاوي لأنواع الفوائد من المعاني، والإشارات وكلمات أرباب الحقائق ووجوه الإعراب والقراءات، ... وهو صحيح النقل موثوق به، ... وهو كثير الحديث، كثير الشيوخ»⁽⁷⁾. وقال عنه ابن خلكان - (ت. 681هـ): «كان أوحد زمانه في علم التفسير، وصنف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفاسير»⁽⁸⁾. وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم، وسيأتي في الفصل الأول مقالة تلميذه الواحدي - (ت. 799هـ)، وتكفي الإشارة. وإن قال قائل: ألم ينتقد الثعلبي من سبقوه بالتأليف في علم التفسير، فقسمهم في مقدمة تفسيره فرقاً وذكر مثالب كل فئة ودلّل عليها، ثم قال: «فلما لم أعثر في هذا الشأن على كتاب جامع مهذب يُعتمد، وفي علم القرآن عليه يُقتصد»، فلم تصيبكم الحمية إن نقدناه نحن أيضاً؟ والجواب: فارق بين ناقد بصير، قرأ ما سبقه من تصانيف فوجد فيها قصوراً، فنبه عليه. قال المُرزني: «قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ! فقال الشافعي: هيه! أبا الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه»، وبين من ينتقد كتاباً لم يطلع عليه أصلاً أو اطلع على جزء منه. وفارق بين النقد بأدب وحفظ الحق، وبين إسقاط قدر المؤلف وتصنيفه لخطأ وقع فيه، وما من كتاب وضعه بشر إلا وفيه خطأ، ثم انظر أدب مقولة الثعلبي في حق من سبقوه بالتصنيف في التفسير: «ولكل من أهل الحق منهم فيه غرض محمود وسعي مشكور».

(6) جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمعها وقرأها وقدم لها الدكتور عادل سليمان جمال، القاهرة: مكتبة الخانجي، مقالة «تاريخ بلا إيمان»، ج 2: 979-988 (984-985).

(7) المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، تصنيف الإمام أبي الحسن عبد الغافر الفارسي، انتخبه إبراهيم بن محمد الصريفي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، ص 91.

(8) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، ج 1: 79.

والكلام في أهمية الكتاب وقيمتها العلمية يطول، ولو جلسنا نتبع أقوال العلماء في الثناء على هذا التفسير، وبيان مميزاته، وأوجه عناية العلماء به واستفادتهم منه لطلال المقام. لكن يحسن إيراد بعض المآخذ عليه بإيجاز، ومناقشة أوسعها؛ إذ إن بقيتها تبع له: 1- روايته للأحاديث الموضوعية والواهية، 2- توسعه في رواية الإسرائيليات، 3- اعتماده على بعض الروايات الواهية في التفسير، كروايته تفسير ابن عباس - رضي الله عنه -، وقد رواه من الطرق الثابتة، وكذلك من الطرق الواهية، كرواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وروايته تفسير مقاتل بن سليمان من طريق أبي عصمة نوح بن أبي مريم، 4- جمع روايات الثقات والضعفاء في القصة الواحدة، وسوقها دون فصل أو تمييز. وهاك مناقشة سريعة لأوسع هذه الاعتراضات:

روايته للأحاديث الموضوعية، وقد أكثر العلماء في نقد الثعلبي من هذا الجانب، ومنهم ابن الجوزي - رضي الله عنه - إذ يقول عن تفسير الثعلبي: «ليس فيه ما يُعاب إلا ما ضمَّنه من الأحاديث الواهية، التي هي في الضعف متناهية، خصوصاً في أوائل السور»⁽⁹⁾، وقد نسب ابن الجوزي في كتاب الموضوعات - حين كلامه على حديث سيدنا أبيّ الموضوع في فضائل القرآن - رواية الثعلبي للموضوعات إلى عدم تمييزه بين الصحيح والضعيف، حيث قال: «وقد فرق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره، فذكر عند كل سورة منه ما يخصها، وتبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك، ولا أعجبُ منهما، لأنهما ليسا من أصحاب الحديث»⁽¹⁰⁾. وقد تقدم كلام ابن تيمية، وقال الكتاني عند كلامه عن الواحدي: «ولم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث، بل في تفسيرهما - وخصوصاً الثعلبي - أحاديث موضوعة وقصص باطلة»⁽¹¹⁾. بل قال الدكتور محمد علي الحسن تعقيباً على النقولات السابقة وغيرها: «والحق كذلك أنه قليل بضاعة في الحديث، بل لا يكاد الثعلبي يميز بين الحديث الموضوع من غير الموضوع»⁽¹²⁾.

(9) نقله ابن تغري بردي في كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج 4: 283.

(10) الموضوعات، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبد المحسن، ج 1: 240.

(11) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر بن إدريس الحسني الكتاني، كتب مقدماتها ووضع فهرسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، ص 79.

(12) المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 276.

والجواب أن القاعدة عند العلماء: «من أسند لك فقد أحالك»، يعني: أحالك على السند لتنظر فيه. قال ابن حجر -رحمه الله- في ترجمة أبي القاسم الطبراني: «وقد عاب إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه الأحاديث الأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة، وغيرهم. وهذا أمر لا يختص به الطبراني فلا معنى لإفراجه اليوم، بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمَّ جرًّا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده، والله أعلم»⁽¹³⁾. وقال الحافظ العراقي (ت. 806هـ) -رحمه الله- عن حديث أبي الموضوع في فضائل السور: «وكلُّ من أودع حديث أبي -المذكور- تفسيره، كالواحدي والثعلبي والزمخشري مخطئ في ذلك؛ لكنَّ من أبرز إسناده منهم، كالثعلبي والواحدي فهو أبسط لعذره، إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز له السكوت عليه من غير بيانه، كما تقدم. وأمَّا من لم يبرز سنده، وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أفحش، كالزمخشري»⁽¹⁴⁾.

والواقع، أنَّ الثعلبي كان حافظًا راويًا، فكان يسوق كل مروياته بأسانيدها حتى الشعر، لكنه لم يكن يكثر من نقد الأسانيد، والتكلم عن حال روايتها. وبتبُّع بعض المواضيع في تفسيره، نراه ينقد بعض الرواة، ويضعف بعض الأحاديث. وبهذا تنتفي مقولة من ذكر أنه لا يميز بين الصحيح والضعيف. أما ذكره للموضوعات ونحوها، فإنما اعتمد على سوقه إسناده تلك المرويات، وقد مضى قول ابن حجر بأن هذا صنيع المحدثين من سنة مائتين وهلمَّ جرًّا. وقد اختتم ابن تيمية جواب سؤال عن بعض كتب التفسير بقوله: «وإن كان كلُّ من هذه الكتب لا بد أن يشتمل على ما يُنقَد؛ لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه»⁽¹⁵⁾.

(13) لسان الميزان، للإمام الحافظ الحجة شيخ الإسلام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف، حيدرآباد، ج 3: 75.

(14) شرح التبصرة والتذكرة، تأليف الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، ج 1: 312-313.

(15) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج 13: 387-388.

هذا وقد قدم مؤلف الكتاب له بمقدمة ضافية عرض فيها محتويات فصول الكتاب، وبيّن في مدخلها أهمية دراسة تاريخ علم التفسير، وتحدث كذلك عن الصعوبات التي تواجه المرء عند محاولة الكتابة في تاريخ تفسير القرآن. وبعد استعراض فصول الكتاب السبعة، اختتم المؤلف بقسم تحت عنوان: «اعتبارات نظرية» ناقش فيه الافتراضات النظرية التي يطرحها كتابه، وأولها أن تراث التفسير الكلاسيكي تراث جينالوجي⁽¹⁶⁾، أما الافتراض النظري الثاني فهو أن تراث التفسير يتألف من صنفين فرعيين رئيسيين: التفسير الموسوعي والتفسير المدرسي، وفي أثناء ذلك انتقد تقسيم جولدتسيهر لمذاهب التفسير. وذكر أن التفاسير الموسوعية اكتسبت هذه الصفة لأنها سمحت بتطبيق مبدأ الإجماع في التفسير، وليس لمجرد حجمها الضخم. وتحدث عن دور الثعلبي وما أضافه إلى النهج الموسوعي في التفسير، وكيف أن التفاسير المدرسية تولدت من رحم التفاسير الموسوعية، وكيف كانت ضرورية للحفاظ على حيوية تراث التفسير، والحيولة دون تحوله إلى مجرد مستودع مغلق للتأويلات. وذكر أنه يجب علينا ألا نحكم على التفاسير المدرسية بالمعايير نفسها التي نستخدمها في الحكم على التفاسير الموسوعية، فقد كانت هناك قيود صارمة على التفاسير المدرسية، وكان هدفها تعزيز موقف تفسيري معين أو تصحيح توجه تفسيري معين وليس إعادة صياغة تراث التفسير بأكمله.

تناول الفصل الأول سيرة الثعلبي؛ فتحدث عن الأوضاع السياسية والاجتماعية في نيسابور، ثم انتقل إلى الحديث عن سيرة الثعلبي؛ فتكلم عن مصادر ترجمته، وعن الألقاب التي خلعت عليه ودلالاتها على تنوع معارفه وعلومه، ثم عن العلماء العشرة الذين ذكر الفارسي في ترجمته للثعلبي أنه حدّث عنهم، ثم مشايخ الثعلبي في التفسير، ثم تحدث عن أخص تلاميذ الثعلبي، واختتم الفصل بذكر مؤلفات الثعلبي. أما الفصل الثاني فتناول علاقة الثعلبي بالتصوف، وفي سبيل الإجابة عن سؤال: «هل كان الثعلبي صوفيًا؟» وهو ما صار مترسحًا في الكتابات المعاصرة عنه، شرع المؤلف في تعيين

(16) تعني الكلمة من ناحية اشتقاقية البحث عن النشأة والتكوين والوقوف عند الأصل، وليس القصد من الأصل مجرد العودة إلى البدايات، ولكن كيف تكونت الأشياء والكيفية التي ظهرت بها.

الأسباب الدافعة إلى وصف شخصٍ ما بأنه صوفي، مع تحليل لمحتوى رسالة قتلى القرآن للثعلبي. وتناول في الفصل الثالث مصادر الثعلبي في تفسيره، وبنية تفسير الكشف. وخصص الفصل الرابع للحديث عن المنهج الهرمينوطيقي النظري عند الثعلبي كما أورده في مقدمة الكشف، والمقارنة بينه وبين ممارسته العملية داخل تفسيره، فتعرض لمقدمة الكشف، وكلام الثعلبي فيها عن مكانة علم التفسير، وتكريس حياته لدراسة هذا العلم بما أهله لأن يحكم على مصنفات هذا الفن، وتقسيمه مؤلفي تفاسير القرآن من قبله إلى فئات وبيان أوجه القصور الواقعة في تصانيفهم، كما عدد الأسباب التي دفعته إلى كتابة تفسيره، وذكر الخصال التي ينبغي توفرها في أي كتاب لكي يكون كتابًا جيدًا، وقد أوردها المؤلف في بداية الفصل الثالث قبل الحديث عن مصادر الثعلبي، ثم انتقل المؤلف للحديث عن النواحي الأربعة عشر لهرمينوطيقا الثعلبي، وبيان خلفيتها وتطرق إلى أصلها، وقارن المؤلف بينها وبين المخطوطة «Oriental 8049» الموجودة في المكتبة البريطانية، وهي مجهولة المؤلف والعنوان، وهي تفسير غير مكتمل، يبدأ مؤلفها بذكر الآية ثم ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنه- في تفسيرها، ثم يذكر عدة فصول (فصل البساط، فصل الأخبار والحكايات، فصل الوجوه والنظائر، فصل النكت والإشارات، فصل الحقائق والأحكام). ثم شرع المؤلف في بيان أوجه المشابهة بين نواحي الثعلبي الأربعة عشر وبين هذه المخطوطة، كما تحدث عن دراسة فان إس لهذه المخطوطة وقوله إنها من أصل كرامي، وإلى جانب هذه المشابهة فابن حبيب شيخ الثعلبي في التفسير كان كراميًا، وكذلك اهتمام الثعلبي، مثل الكرامية، بالجوانب العددية للقرآن، ومن ثم خلاص المؤلف إلى تأثير الثعلبي بالكرامية وهو أمر يحتاج إلى مزيد من البحث، واختتم المؤلف الفصل بلمحة عامة عن نظرية الثعلبي الهرمينوطيقية، وبيان معنى التفسير عند الثعلبي فمجرد شرح آية بإعادة صياغتها لا يُعدّ تفسيرًا، كما أن مجرد الاشتغال السطحي بهذا العلم لا يؤهل المرء لبلوغ مرتبة المفسر. أما الفصلان الخامس والسادس (يمثلان 40% من الكتاب) فهما صلب هذا الكتاب -على حد تعبير المؤلف-، فقد حلل فيهما منهج الثعلبي على المستويين: الصغير والكبير. وقد أصاب المؤلف في تجنب استخدام المصطلحات التي روجها جون وانسبرو في كتابه الدراسات القرآنية: مصادر ومنهج تأويل النصوص المقدسة (Quranic Studies: Sources and

(Methods of Scriptural Interpretation)، والمأخوذة عن الكتاب المقدس العبري والتقليد المدراسي، وبدلاً عن ذلك، استخدم مصطلحات تطورت على إثر القراءة الاستنباطية لتفسير الثعلبي، مثل «التفسير الخلاصي»، وأوسع مباحث الفصل الخامس هو المعنون «القرآن والمؤمنون: الكتاب الخلاصي» واستعرض فيه الفكرة القائلة إن القرآن سبيل للنجاة، وأنها لا تقتصر عند الثعلبي على فعل تلاوة القرآن فحسب، كما تناول العلاقة بين اللغة والتفسير وحالة التدافع الحاصلة بين العلمين. واستكمل في الفصل السادس التحليل الذي بدأه في الفصل الخامس؛ فتكلم عن التأويلات الصوفية وتعددية معاني النص القرآني، ومن بين المصطلحات التي صاغها المؤلف مصطلح «السرديات الخيالية» ويقصد به المادة التفسيرية أو التأويلات ذات الطبيعة السردية أو القصصية، التي ليس لها أي أساس في الآيات محل التفسير، ثم تكلم عن الخطاب الوعظي وتوظيف الثعلبي له في تفسيره، وانتقل بعدها إلى الحديث عن التأويلات السياسية، وذكر أن الثعلبي لم يدرج المادة الشيعية في تفسيره إلا بعد تغيير مضمونها على نحو جذري. وسلط الضوء على عملية الجمع بين تفسير القرآن والحديث النبوي، وميز بين ثلاثة أنواع من المرويات في كتب التفسير. واختتم بقسم يحمل عنوان «التنظيم والمدرسية في تفسير القرآن» وصاغ فيه ثنائية التفاسير الموسوعية والمدرسية، في مقابل رفضه ثنائية التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، فعلى حدّ تعبيره، فإنّ «معظم التفسير بالمأثور هو في الواقع تفسير بالرأي»، وإن أضاف في الفصل السابع صنفاً ثالثاً وهو الحواشي. أما آخر فصول الكتاب، الفصل السابع، فيغطي بإيجاز تاريخ تلقّي الكشف في تراث التفسير السنيّ، وخلص المؤلف إلى أنه بعد فترة وجيزة من الثعلبي توقّف المفسرون عن استخدام التفاسير الفردية -السابقة على الطبري- مباشرة، معتمدين بدلاً من ذلك على التفاسير «الموسوعية»، وفي مقابل تفسير الطبري الذي تجاهله المفسرون، تمكّن من تبثّع التأثير الدائم لتفسير الثعلبي، الذي كان مصدراً رئيساً لمن أتوا بعده، وتكلم عن استفادة اثنين من أشهر التفاسير به: تفسير الزمخشري وتفسير القرطبي. واختتم الفصل بالحديث عن دور تفسير الثعلبي في السجال السنيّ-الشيعي، وكيف أدت شمولية نهجه وإدراجه لمجموعة واسعة من المواد في نهاية المطاف إلى تقويض مكانة الثعلبي وتفسيره بين المفسرين السنة اللاحقين.

وقد أضاف المؤلف إلى الكتاب ثلاثة ملاحق؛ تناول الأول منها الكلام عن مخطوطات تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ووصفها. وتناول الملحق الثاني قائمة بشيوخ الثعلبي حسب القائمة الواردة في كتاب المنتخب، وهم عشرة، وإلا فهم أكثر من ذلك بكثير؛ فقد ذكر في مقدمة تفسيره: «سوى ما التقطته من التعليقات والأجزاء المتفرقات، وتلقفته عن أفواه المشائخ الأثبات، وهم قريب من ثلاثمائة شيخ»، أما من روى عنهم وذكرهم في تفسيره فهم نحو مائة وأربعين شيخاً. أما الملحق الثالث فهو قائمة بالمصادر غير الموجودة المستخدمة في الكشف، وتضم ستين كتاباً، وقد ظهرت مخطوطات بعض هذه الكتب وحقت -ولله الحمد والمنة-، كما أعيد جمع بعضها اعتماداً على المرويات المذكورة في الكتب، ولعل في قابل الأيام تظهر بقيتها. وبغض النظر عن مقدار الاتفاق أو الاختلاف مع المنهجيات التي اتبعها المؤلف، فإن هذا الكتاب شديد الأهمية للدارسين، ومن المهم الاطلاع على المقدمات التي انطلق منها والنتائج التي خلص إليها، وإن اختلفنا معها، لما تفيده من تطوير المثاقفات⁽¹⁷⁾ العربية مع الفكر الاستشراقي.

وقد بذل المؤلف جهداً مشكوراً في الكتاب لا يخفى على أحد، ومما يشكر له عمله على مخطوطات الكتاب؛ إذ لم يكن قد طبع آنذاك. والكتاب بين يدي القارئ يستكشفه بنفسه، وسيرى أنه حتى بعد مرور ما يقارب العشرين عاماً منذ صدر هذا الكتاب لأول مرة بنسخته الإنجليزية، وعلى كثرة ما كُتب عن الثعلبي وتفسيره، يظل هذا الكتاب كاشفاً عن أمور خفية وجوانب لم يُسبق إليها، سواء ما يتعلق بالثعلبي نفسه أو بتفسيره.

هذا وقد طُبع تفسير الثعلبي بعد فراغ المؤلف من الكتاب طبعين؛ الأولى طبعة دار إحياء التراث العربي، وهي طبعة سقيمة كثيرة الأخطاء والأغلاط والتصحييف والتحريف والسقط، وهي لا تسمن ولا تغني من جوع، وقد تحدّث عن بعض مساوئها في التذييل. وأضيف إلى ما ذكر، أن محقق هذه الطبعة قد يئنه إلى بعض السقط، ثم يفاجأ القارئ بأن ما اعتبره المحقق سقطاً موجود، لكنه في مكان آخر، ومثاله ما ورد في المجلد الثالث، ص. 116، حيث ذكر في الحاشية رقم 5، وجود سقط في أصل المخطوط من الآية 97 إلى الآية 102 من سورة آل عمران، لكن عند الوصول إلى الصفحة 150

(17) يعرف روجيه باستيد (Roger Bastide) «المنافسة» بأنها علاقة تفاعلية تطبيقية بين ثقافتين مختلفتين أو أكثر نشأت جراء توليد علاقة تتميز بتبادل الخبرات.

من المجلد ذاته نجد أن تفسير الآيات المذكورة موجود، وهو بالطبع في غير محله الصحيح. كما أضاف عند تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (٣٣) (الأحزاب: 33)، العنوان التالي «أقوال المفسرين والعلماء باختصاصها بأصحاب الكساء» في المجلد الثامن من ص 36: 42، وأكثر النقول عن علماء ومصنفين بعد زمن الثعلبي، بل إن بعضهم من المعاصرين، وأدخلوا هذا المقطع الطويل بصورة توهم أنه من كلام الثعلبي كما قد يبدو لكثير من الناس. أما الطبعة الأخرى طبعة دار التفسير (التي هي في الأصل مجموعة رسائل لتحقيق الكتاب في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى) فهي أحسن حالاً من هذه الطبعة، وإن كان ثمة أخطاء في النص المحقق، مرجعها أحياناً الخطأ في قراءة المخطوط، وأخطاء في عزو الآيات وتخريج الأحاديث بالرواية المذكورة عند الثعلبي، وتطويل في تخريج الآثار والمرويات بصورة مستفيضة بلغت صفحات في بعض الأحيان لأثر واحد، وكذلك تكرار الكلام في بيان حال الرواة كلما ورد اسم الراوي؛ فخرجت الطبعة ضخمة (33 مجلداً) وكان يمكن اختصارها إلى أقل من ذلك، كما كانت تُعزى الأقوال -في الغالب- التي رواها الثعلبي إلى من نقل عن تفسير الثعلبي لا من نقل عنهم الثعلبي. كما يعيبها ضعف الجزء المخصص للدراسة، وسأكتفي بمثال واحد وهو الخلاف في لقب الثعلبي: هل هو الثعلبي أم الثعالبي؟ فيراجع في موضعه بهذا الكتاب وبتلك الطبعة. وليس هذا انتقاصاً من قيمة هذه الطبعة، بل دعوة إلى مزيد تحرير وتنقيح، وهذا من استيلاء النقص على جملة البشر.

وقد حافظت على روح الكتاب كما ألفه صاحبه؛ فلم أتدخل بتعديل أو تصويب في متن الكتاب، حتى تبقى الترجمة أمينة ووفية لنص الكتاب الأصلي، ومن ذلك أنني تركت لفظ الصلاة على النبي ﷺ والترضي عن الصحابة الكرام حتى لا يتوهم أنها من النص الأصلي، أما إن كانت من نص ينقله المؤلف عن العربية فقد أثبتتها إذ هي في هذه الحالة من أصل الكلام. وما كان من تعديل في أصل الكتاب فقد حصل بمراجعة ومناقشة مع المؤلف. واستدركت في الهوامش، وحاولت الاقتصاد في ذلك ما وسعني هذا، فلم أستدرك أو أعلق إلا لضرورة ارتأيتها، ووضعت تعليقاتي بين قوسين معقوفين هكذا [المترجم] تمييزاً لها عن هوامش المؤلف، ولم أشأ إثقال الهوامش

بتراجم الأعلام الواردة في الكتاب سواء من العلماء أو المستشرقين، ولم أترجم لأحد إلا إزالة للبس أو تصحيحًا لخطأ. كما أعدت جميع الاقتباسات النصية من المصادر العربية -سواء المخطوطة أو المطبوعة- والتي ترجمها المؤلف إلى الإنجليزية إلى أصولها العربية، بنصها من مصادرها الأصلية، وأثبت ما أضافه من زيادات على النص العربي بقصد التوضيح بين قوسين. ويجدر التنبيه إلى استخدام المؤلف كلمة «العصر الوسيط» وهي ملائمة للبيئة التي أُلّف فيها الكتاب، أما هذه التقسيمة التاريخية فبعيدة عن التأريخ الإسلامي، وعامة، فإن (العصور الوسطى) أو (القرون الوسطى) هي التسمية التي تُطلق على الفترة الزمنية في التاريخ الأوروبي التي امتدت من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الميلادي، وقد بدأت بانتهاء الإمبراطورية الرومانية الغربية واستمرّت حتى عصر النهضة والاستكشاف. وتُعدّ فترة العصور الوسطى الفترة الثانية بين التقسيمات التقليدية للتاريخ الغربي: الفترة القديمة، والوسطى، والحديثة. وتنقسم العصور الوسطى نفسها إلى ثلاث فترات: الفترة المبكرة، والمتوسطة، والمتأخرة.

وهذا الكتاب هو الأول ضمن سلسلة نصوص ودراسات عن القرآن (TEXTS AND STUDIES ON THE QUR'AN)، والتي صدر منها ثمانية عشر كتابًا حتى هذه اللحظة، جُلها باللغة الإنجليزية، واثنان بالفرنسية، وواحد بالألمانية. ولمؤلفنا الدكتور وليد صالح مشاركة أخرى في هذه السلسلة تتمثل في تحرير الكتاب الحادي عشر منها. وفي الختام، أحمد الله أن أعانني على إتمام هذه الترجمة، ويطيب لي أن أشكر كل من مد يد العون حتى تكتمل هذه الترجمة، وهم كثر، ولولا مساعدتهم -بعد عون الله جل وعلا- ما كان لشخصي الضعيف أن يتم هذا العمل. ولست مستقصيًا كل من مد يد العون، وساعد بوقته وجهده أو بالدلالة على من قد يساعد، ومنهم من لم ألتق به ولا كان بيننا سابق معرفة، ومنهم من رفض أن أذكر اسمه أو أن أنهه بما بذلوه، والله أسأل أن يجزل ثوبتهم جميعًا في الدنيا والآخرة. وأخص بالشكر أسرتي -أبي وأمي وإخوتي- على ما بذلوه من جهد ودعم مادي ومعنوي، وتحملهم تقصيري ناحيتهم. ويبقى جميل صنع أستاذه ومعلمي الدكتور محمد سعيد متولي، يطوّق عنقي ما حييت، فالله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء.

وجزيل الشكر والتقدير للدكتور حازم حيدر -بارك الله في علمه-، فكان البحث عن بعض الكتب قد أعياني وعلمت أنها عنده من ثبث المراجع بأحد كتبه، وتواصل معه أحد الأصدقاء، فصورها وأرسلها مشكورًا.

وأتوجه بخالص شكري وامتناني لأستاذي ومعلمي الدكتور طلعت فاروق، لمناقشاته وتعليقاته الثرية، مع كثرة مشاغله ومسؤولياته.

والشكر موصول للأخ الحبيب محمد قبيصي، لمراجعته مسودات الترجمة واستدراكااته على كثير مما فاتني، على مشاغله وما ألمَّ به من مرض في تلك الفترة، ومع ذلك لم يتأخر عني، فجزاه الله عني خيرًا وأجزل مثوبته.

كما أشكر الأخ الفاضل عبد العاطي محيي الشرقاوي، صاحب «مؤسسة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية» على جهده وما بذله من مخطوطات في سبيل إتمام هذه الترجمة، وليست هذه بأول بركاته.

كما أشكر أخي وحبيبي محمود العشري على مراجعته مسودات أول فصلين، وما أبداه من تصويبات وتعليقات على كثير مما فاتني وأخطأت فيه.

ويطيب لي أن أعبر عن شكري للمترجم الفذ محمد فريد الطباخ، للجهد الذي بذله ولتركه بعض أعماله في سبيل مناقشتنا لفهم أفضل لنصوص الكتاب ومصطلحاته وللخروج بأدق ترجمة لها.

والشكر للزميل الحبيب محمود شريف، لمساندته وتعليقاته السخية وما أولاه من اهتمام طوال فترة ترجمة الكتاب، وحتى بعد الفراغ من الترجمة.

كما أشكر الزميل الفاضل حسام الجرادي، قسم اللغة الألمانية، لمساعدته وترجمته النصوص الألمانية الواردة في الكتاب.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور خالد عبد اللطيف، رئيس قسم اللغة العبرية بكليتنا الموقرة -كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر- لما بذله من عون ومساعدة وخاصة في تحرير المصطلحات الخاصة بالتوراة والمدراش، وكذلك الزميلة الفاضلة الدكتورة منار عبد الحميد، قسم اللغة العبرية، لمساعدتها فيما اتصل بهذا الجانب أيضًا.

وخالص شكري وامتناني للحبيب الدكتور زياد فروح، قسم اللغة الفرنسية، على سعة صدره ومساعدته.

وخالص الشكر والتقدير للأخ الحبيب الباحثة النجيب صلاح الدين الشامي، لدعمه وتشجيعه وما بذله من جهد ومعونة.

والشكر للحبيب عمرو الشيخ على ما بذله من جهد ووقت.

ويطيب لي أن أعرب عن شكري وامتناني لـ«مركز نماء» والعاملين به، وأخص بالذكر الحبيب محمد محسن، على ما بذله من جهد، ومتابعته تفاصيل العمل منذ البداية وحتى النهاية.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لمؤلف الكتاب، الدكتور وليد صالح، الذي لم يُقصر في مد يد العون والمساعدة، وبذل الكثير في سبيل تذليل العقبات وتفهمه في الاتفاق على الترجمة العربية لهذا الكتاب، كما لم يضمن بتقديم يد العون والمساعدة في أثناء ترجمة الكتاب، فقد أرهقته بكثرة الأسئلة، وما كنت أجد منه إلا كل عون وتشجيع، وقد اقتضى الأمر في بعض الأحيان عودته إلى المخطوطات والمصادر، وإلى مسودات الكتاب أحياناً أخرى، بعد مضي ما يقرب من ثمانية عشر عاماً على صدور الكتاب (نشر الكتاب في الأول من يناير 2004)، وأشكر له كذلك مراجعته القيمة التي صوبت ما أخطأت في فهمه. والحق أنه ما كانت لتخرج هذه الترجمة على هذا الوجه دون مساعدته وعونه، ولكم غمرني بتواضعه وأدبه ودماثة خلقه.

ولست آمن -مع كل هذا العون- الخطأ والزلل، وما أبرئ نفسي ولا ترجمتي من خلل وريب، بل أعترف بكمال القصور، وأسأل الله الصفح عما جرى به القلم بهذه السطور، فما جهدي إلا محاولة بشرية يعتريها ما يعتري البشر من خطأ وسهو ونسيان. وقدماً قال الجاحظ: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقاتٍ من حرّ اللفظ وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام هذا النقص، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام»⁽¹⁸⁾. وما أحسن ما كتبه أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معترداً عن كلام استدركه

(18) كتاب الحيوان، الجاحظ، بتحقيق وشرح عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، 1384هـ/1965م، ج 1: 79.

عليه: «إنه وقع لي شيء ولا أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»⁽¹⁹⁾.

والله أسأل أن تكون هذه الترجمة علماً يُنتفع به، وأن تكون في ميزان حسناتي وميزان من ساعدوا في إتمام هذا العمل يوم لا ينفع مال ولا بنون. وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل زاداً إلى حُسن المصير إليه، وعتاداً إلى يمن القدوم عليه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه ونهجه إلى يوم الدين.

المترجم

القاهرة، عصر يوم الاثنين

10 ربيع الآخر 1443 هـ،

الموافق 15 نوفمبر 2021 م.

(19) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، تصنيف العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، مؤسسة التاريخ العربي (بيروت)، 1414هـ/1994م، ج 1: 3.